Document: B 2021/132/INF.9
Date: 20 April 2021
Distribution: Public
Original: English

**A**

الاستثمار في السكان الريفيين

# البيان الافتتاحي

# لرئيس الصندوق جيلبير أنغبو

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والثلاثون بعد المائة

روما، 19-21 أبريل/نيسان 2021

**للعلم**

السادة ممثلو الدول الأعضاء،

اسمحوا لي أن أرحب ترحيبا خاصا بممثلي النمسا وكوستاريكا وكوت ديفوار وآيرلندا ولكسمبرغ وباكستان، الذين يمثلون الأعضاء الجدد والمناوبين في المجلس.

وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بممثلي الدول الأعضاء المعتمدين حديثا وأهنئهم:

- عن النمسا: السيدة Veronika BAUMGARTNER-PUTZ
- عن كوستاريكا: السفير Federico Zamora CORDERO
- عن كوت ديفوار: السفير Seydou CISSÉ
- عن آيرلندا: السيدة Michelle WINTHROP
- عن الكويت: السيد خالد الخالد

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر أعضاء المجلس المنتهية ولايتهم - ممثلي الجمهورية الدومينيكية وفنلندا واليونان وكينيا وجمهورية كوريا وسويسرا على دعمهم ومشاركتهم القيّمين - ولا سيما خلال العام الماضي، عندما أضافت جائحة (كوفيد) عبئا إضافيا على كاهلنا جميعا.

وكانت هناك أيضا تغييرات في قائمة المنسقين. وتتولى السيدة Gloria Wiseman من كندا دور منسقة القائمة ألف والسيدة Bjørg Skotnes من النرويج هي المنسقة المشاركة الجديدة للقائمة ألف، بينما يتولى السيد Medi Moungui من الكاميرون دور منسق القائمة الفرعية جيم1.

وأتقدم بشكر خاص لمنسقينا السابقين للقائمة ألف والقائمة الفرعية جيم1: السيدة Elizabeth Nasskau من المملكة المتحدة والسيد Carlos Amaral من أنغولا على توجيهاتهم.

وأرحب أيضا بمراقبينا الصامتين من الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، والاتحاد الأوروبي وجميع المندوبين الآخرين والمراقبين من قاعات الاستماع.

ويسعدني أن أقدم المدير الجديد لمكتب التقييم المستقل في الصندوق، السيد Indran Naidoo، وهو من مواطني جنوب أفريقيا، وانضم إلينا في 1 مارس/آذار 2021.

وينضم إلينا السيد Naidoo من مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث قاد وظيفة التقييم لتصبح واحدة من أكبر برامج التقييم وأكثرها شمولا في منظومة الأمم المتحدة. مرحبا بك، Indran.

كما يسعدني أن أعلن عن تعيين اثنين من الموظفين مؤخرا في فريق الإدارة:

- أصبحت السيدة دينا صالح، وهي من مواطني اليمن وكينيا، مديرة شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا في الصندوق.
- وأصبحت السيدة Nadine Gbossa، وهي من مواطني بنن وبلجيكا، المديرة الجديدة لشعبة أفريقيا الغربية والوسطى في الصندوق.

وأنا متأكد من أنكم تشاركونني في تمني النجاح لهم في أدوارهم الجديدة.

أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي،

أول شيء أود أن أفعله في بداية ولايتي الثانية هو أن أشكركم مرة أخرى على الثقة التي أبديتموها من خلال إعادة تعييني لولاية ثانية كرئيس للصندوق.

ولا داعي للتأكيد مجددا على أنني مصمم وعاقد العزم على إكمال ما بدأت به في ولايتي الأولى - والوفاء بالتزامي بجعل الصندوق أقوى وأكثر فعالية – بمدى وصول أوسع وأثر أكبر على أرض الواقع.

واسمحوا لي أن أطلعكم على آخر المستجدات بشأن الإجراءات المتخذة منذ اجتماعنا الأخير فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية الثلاثة التي نتحدث عنها منذ الانتخابات، بدءا بتوطيد مبادرات السنوات الماضية.

والفئة الأولى من عمليات التوطيد التي أود أن أطلعكم عليها هي اللامركزية. وتتمثل خطة هذا العام في نقل شعبة أفريقيا الغربية والوسطى في الصندوق إلى أبيدجان، كوت ديفوار. كما ستنتقل شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية - على الأرجح، على الرغم من عدم توقيعي على ذلك حتى الآن - إلى نيروبي. ويعمل الزملاء بنشاط على ذلك.

وفي العام المقبل، تتمثل الخطة في نقل شعبة آسيا والمحيط الهادي وشعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى الميدان. ونحن بعيدون عن تحديد ما سيكون موقع هاتين الشعبتين. وسوف نستخلص الدروس من العملية الجارية في أفريقيا الغربية والوسطى وأفريقيا الشرقية والجنوبية. وبالنسبة لشعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا، فلا أتوقع اتخاذ قرار قبل النصف الثاني من العام المقبل بعد أن نستخلص دروسا من شعب أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

وبالإضافة إلى الإجراءات الجارية استجابة لثقافة مكان العمل وآخر استقصاء عالمي للموظفين، اتخذنا أيضا مبادرات رئيسية وهناك مبادرات أخرى قيد الإعداد.

ونحن نعمل على ضمان قدر أكبر من التمكين من خلال زيادة تفويض السلطة. ونُشر في الأسبوع الماضي جدول لتفويض السلطة بجرأة أكبر وإطار للمساءلة – نظرا لأن الاثنين يسيران معا.

وكما أبلغت المنسقين في اجتماعنا الأخير، فقد شرعنا في تجديد ترتيبات عملنا بهدف إجراء تغييرات جريئة على ترتيبات العمل عن بُعد في الصندوق بالتشاور مع الموظفين. وجرت استشارة الموظفين على نطاق واسع في هذا الشأن. ونريد استخلاص الدروس من التجربة التي اكتسبناها مع جائحة كوفيد، وأيضا الاطلاع على ما تفعله الوكالات الأخرى المتعددة الأطراف. ومن الواضح أننا نتوقع اتخاذ إجراءات جريئة تمنح الموظفين أقصى قدر من المرونة، وسيتخذ القرارات مديروهم المعنيون.

وبالإضافة إلى ذلك، وتقديرا لمساهمة والتزام الموظفين على مدى السنوات العديدة الماضية بتحقيق مهمة الصندوق ولتحفيزهم بشكل أكبر، فقد قررت منح علاوة في الراتب داخل الرتبة لجميع الموظفين العاملين بعقود غير محددة المدة وبعقود محددة المدة الذين يستوفون المعايير المحددة اعتبارا من 1 مايو/أيار 2021، مع البقاء ضمن حدود ميزانيتنا العامة.

وهناك بُعد آخر ننظر إليه فيما يتعلق بعملية اللامركزية الجارية. وغني عن البيان أن نقل المكاتب الإقليمية إلى الميدان سيجعل العمل الذي يقوم به العديد من موظفي فئة الخدمات العامة في تلك الشعب الإقليمية في المقر زائدا عن الحاجة، وأن عددا معينا من موظفي فئة الخدمات العامة معرضون لخطر فقدان وظائفهم . وبالنسبة لي، هذا جزء لا يتجزأ من وضع لا يساعد في تحسين الروح المعنوية للموظفين بشكل عام. ولذلك، من الأمور الملحة وبالغة الأهمية بالنسبة لي ولإدارة الصندوق البحث عن طرق لمواصلة الضغط من أجل تنفيذ اللامركزية 2.0. وفي الوقت نفسه، وبينما قد تصبح الوظائف زائدة عن الحاجة أو يجري إلغاؤها في روما، فإننا نريد أن نضمن ألا يفقد الموظفون وظائفهم. وأنا واثق من أنه سيكون لدينا في الأسابيع والأشهر المقبلة خطة تسمح لنا بضمان عدم فقدان الموظفين لوظائفهم والحفاظ على مسار العمل فيما يتعلق باللامركزية.

والمجال الثاني الذي أود أن أطلعكم عليه يتمثل في المرحلة التي وصلنا إليها في توطيد الإصلاحات والابتكارات المالية لتمكيننا من تحقيق أقصى استفادة من المساهمات الأساسية، مع العلم أن البلدان ستواجه أثرا اقتصاديا واضطرابا بسبب جائحة كوفيد-19.

وفي الواقع، أعلنت مجموعة العشرين توقف طوعي عن سداد الديون للبلدان المنخفضة الدخل حتى نهاية عام 2021، وقد أضاف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أصواتهما[1] بشأن تخفيف عبء الديون - ولكن لن يكون هناك إلا 49 بلدا مؤهلا حتى الآن.

وأنا أدرك أن بعض الدول الأعضاء تكافح حاليا لتسديد مدفوعاتها للصندوق في الوقت المحدد. وهناك خطر حقيقي للغاية يتمثل في تراكم المزيد من المتأخرات على البلدان، وهو مصدر قلق خطير نراقبه عن كثب.

وما يزيد من تعقيد الأمور، أتذكر تقرير شراكة Ceres2030 الأخير الذي يدعو إلى تقديم مساعدة إنمائية رسمية سنوية إضافية قدرها 14 مليار دولار أمريكي إلى جانب 19 مليار دولار أمريكي من الميزانية المحلية للبلدان الشريكة إذا أردنا القضاء على الفقر، ومضاعفة دخل 545 مليون من صغار المزارعين بحلول عام 2030، والحد من الانبعاثات الزراعية بما يتماشى مع اتفاق باريس بشأن المناخ.

واستجابة لذلك، بدأنا في تفعيل إطار الاقتراض المتكامل الذي وافق عليه المجلس التنفيذي العام الماضي. وتتمثل خطتنا في أن يكون لدينا استثمار خاص افتتاحي في نهاية هذا العام أو أوائل العام المقبل. وسيصدر هذا الاستثمار بموجب برنامج سندات متوسطة الأجل، وهي ممارسة شائعة بين المؤسسات المالية الدولية النظيرة.

والمجال الثالث للتحديث هو التقدم الذي أحرزناه في الشراكات مع القطاع الخاص والمبادرات المتعلقة بالمناخ. وستكمل هذه الأنشطة أموالنا الأساسية لتجديد الموارد وتوجه تمويلا إضافيا لمعالجة التكيف مع أزمة المناخ بالإضافة إلى خلق فرص ريادة الأعمال للشباب.

وقد أحرزنا تقدما جيدا، على الرغم من أنني يجب أن أعترف بأن الطريق كان وعرا. وأنا على ثقة من التقدم المحرز في بناء صندوق أخضر للمناخ بحافظة متينة وكبيرة تضم 15 مشروعا من مشروعات الصندوق الأخضر للمناخ والتي ستدر ما يقرب من 1.1 مليار دولار أمريكي. ولكي نبني هذه الحافظة، سنحتاج إلى استثمار 6 ملايين دولار أمريكي. وبالتالي، فإن النسبة التي ستُستثمر لا تمثل مبلغا كبيرا - حوالي 0.6 في المائة من جانبنا. ومع ذلك، فإن 6 ملايين دولار أمريكي مبلغ كبير بالنسبة للصندوق. ونظرا إلى الطبيعة البرنامجية والاستراتيجية لهذا الاستثمار، سنقدم مقترحا إلى المجلس في سبتمبر/أيلول لتمويل هذا الاستثمار من المنح العادية المتبقية من التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

كما نعمل على تكثيف جهودنا لتعبئة الموارد من أجل نافذة القطاع الخاص. وأود أن أشكر من تعهدوا أو أشاروا إلى نيتهم القيام بذلك. وعلى جانب التنفيذ، ستُقدم صفقة استثمارنا الثانية المقترحة إلى المجلس قريبا جدا للموافقة عليها.

سيداتي وسادتي،

بعد مرور عام، لا تزال جائحة كوفيد-19 تعطل عملنا. ولا تزال استجابة الصندوق للجائحة تركز على رفاه الموظفين وسلامتهم واستمرارية الأعمال والعمليات الميدانية.

ومن الأولويات لعام 2021 هي برنامج التلقيح للموظفين والمعالين في كل من المقر والمكاتب الميدانية والذي ينسقه فريق إدارة الأمن التابع للأمم المتحدة في إيطاليا وفي الميدان.

وفيما يتعلق بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، فإننا لا نزال نتلقى التعهدات، وبلغ إجمالي التعهدات المستلمة حتى الأسبوع الماضي 1.15 مليار دولار أمريكي في شكل مساهمات.

وهذا أمر مشجع، ولا سيما مقارنة بالتجديدين الحادي عشر والعاشر لموارد الصندوق، ولكن لا يزال أمامنا بعض الطريق لبلوغ الهدف المحدد في السيناريو دال.

[1] https://www.reuters.com/article/us-imf-worldbank-idUSKBN2BW1ZO.

وبينما قد يبدو أن هناك وقتا، يجب أن نعترف بأن الوقت يمر بسرعة. وكما تعلمون، عندما نجتمع المرة القادمة في دورة المجلس في سبتمبر/أيلول، سيتعين علينا الانتهاء من برنامج القروض والمنح للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق - والذي سيستند إلى التعهدات الفعلية المستلمة.

سيداتي وسادتي،

دائما ما تعد اجتماعات المجلس التي تعقد في أبريل/نيسان فريدة، حيث تشمل عددا من الوثائق الموضوعية الرئيسية التي يتعين مناقشتها.

وفي الأيام المقبلة ستتاح لنا فرصة للتداول بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بالموارد البشرية والتمويل والعمليات.

وجدول الأعمال بشأن التنوع في الصندوق مهم للغاية.

ونحن ملتزمون، أكثر من أي وقت مضى، بمواصلة العمل على احترام وتعزيز التنوع بين موظفينا وفي مكان العمل، وضمان أن نواصل اختيار أفضل المرشحين المؤهلين للانضمام إلى قوانا العاملة.

وتتناول الورقة بعض اتجاهات السنوات الخمس الماضية وتقدم لمحة عامة عن السياسات والعمليات التي يطبقها الصندوق حاليا لتعزيز التنوع والشمول.

وفي حين أن الأرقام والاتجاهات مهمة ويتعين النظر فيها، فإنني أود أن ألفت انتباهكم لما يتجاوز تلك الأرقام، إلى التحديات التي نواجهها في جوانب أخرى من التنوع مثل خطاب الكراهية والتحرش الجنسي والتحيز اللاشعوري وضمان الشمولية ومكافحة العنصرية. وهذه القائمة ليست كاملة بالتأكيد. ويعتبر التصدي لهذه الأمور جزءا لا يتجزأ من جهودنا الرامية إلى تحسين بيئة مكان العمل.

وسنبدأ قريبا مناقشتنا الاستراتيجية، وهي البند التالي من بنود جدول الأعمال. ولكن قبل أن نبدأ، آمل أن نأخذ جميعا بعض الوقت للتعرف على التحدي الهائل المتمثل في تعبئة جميع الموارد المطلوبة سنويا لتحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و2. ويجب أن نكون واقعيين: فنحن نعلم أن الاعتماد حصرا على المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار العام لن يكون كافيا. وبالتالي، ستكون طريقة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لتحفيز تعبئة موارد كبيرة من الاستثمارات الخاصة أساسية.

وقد طلبتم منا بذل المزيد من الجهد، ونحن مستعدون للقيام بذلك. ولهذا السبب فإن سؤالي لكم هو: "ما هي الطرق الأخرى التي تتصورون بها أنتم، الدول الأعضاء، أن يستفيد الصندوق من تصنيفه الائتماني وقدرته على الاستفادة من الموارد غير المساعدة الإنمائية الرسمية حتى يظل يفيد البلدان المنخفضة الدخل والهشة التي نركز عليها وأن يلتزم - بالطبع - بمبدأ العالمية؟"

ونتوقع أن نتعامل مع هذا الموضوع بالروح الحقيقية للمناقشة. وسأدعو الأعضاء إلى أن يتفضلوا بتجنب إجراء مناقشة ضيقة تركز على الاقتراض من السوق، وأن يركزوا بدلا من ذلك على كيف يمكن أن نستفيد من أصولنا لتعبئة التمويل من غير المساعدة الإنمائية الرسمية - بما في ذلك الدور الذي يمكن أن يؤديه رأس المال القابل للاسترداد والمدفوع في تمكيننا من خدمة البلدان المنخفضة الدخل بشكل أفضل، ودعم الطابع العالمي للصندوق ومضاعفة أثرنا بحلول عام 2030.

وشكرا لكم.